

نظرية المرفق العام والمؤسسات العمومية

مقدمة

يتناول المقياس نظرية المرفق العام والمؤسسات العمومية باعتبارهما من أهم موضوعات القانون الإداري. فالمرفق العمومي يمثل الوسيلة الأساسية التي تعتمد عليها الدولة لإشباع الحاجات العامة، كما يعد معياراً مهماً لتحديد طبيعة النشاط الإداري والاختصاص القضائي.

أولاً: مفهوم المرفق العمومي

يُعرّف المرفق العمومي وفق معيارين: المعيار العضوي الذي يركز على الهيئة أو التنظيم العمومي المكلف بالنشاط، والمعيار الموضوعي الذي يركز على النشاط الموجه لإشباع الحاجات العامة بغض النظر عن الجهة التي تمارسه. وينقسم إلى مرافق إدارية، ومرافق صناعية وتجارية، ومرافق مهنية.

أنواع المرافق العمومية

تصنف المرافق العمومية بحسب طبيعة النشاط، والشخصية المعنوية، ومصدر الإنشاء، والامتداد الإقليمي، والطابع الجوهري والسيادي. فقد تكون وطنية أو محلية، إجبارية أو اختيارية، وسيادية أو غير سيادية.

المرافق العمومية الإدارية والصناعية والتجارية

يتم التمييز بينهما من خلال ثلاثة معايير أساسية: هدف المرفق، ومصدر التمويل، وطرق التسيير. فالمرافق الإدارية تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة وتمول غالباً من الميزانية العامة، بينما تعتمد المرافق الصناعية والتجارية على موارد النشاط والخدمات المقدمة للمستعملين.

تمييز المرفق العمومي عن الكيانات المشابهة

يميز الفقه والقضاء بين المرفق العمومي والجمعيات والنقابات والغرف المهنية والأحزاب السياسية. فوجود المصلحة العامة وحده لا يكفي لاعتبار النشاط مرفقاً عمومياً، بل يجب اقترانه بعناصر أخرى مثل الرقابة الإدارية أو ارتباط النشاط بالدولة.

المؤسسة العمومية

المؤسسة العمومية هي شخص معنوي من أشخاص القانون العام ينشأ لتسيير نشاط مرفقي متخصص. وتشمل المؤسسات العمومية الإدارية، والمؤسسات العمومية الصناعية والتجارية، والمؤسسات ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني، ومؤسسات البحث العلمي وغيرها.

المؤسسة العمومية الاقتصادية

تختلف المؤسسة العمومية الاقتصادية عن المؤسسات المرفقية لأنها شركة ذات طابع اقتصادي وربحي، ولا تقوم على علاقة مرفقية دائمة. ومع

ذلك قد تتحمل التزامات مرفقية بموجب عقود خاصة مع الدولة مقابل تعويض مالي.

ثانياً: النظام القانوني للمرافق والمؤسسات العمومية

يتم إنشاء المرافق العمومية الوطنية بواسطة الدستور أو القانون أو التنظيم بحسب طبيعتها، بينما تنشأ المرافق المحلية من قبل البلديات والولايات. كما يمكن إلغاء المرافق أو إعادة تنظيمها إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك.

ثالثاً: المبادئ الأساسية للمرفق العام

يقوم المرفق العام على مبادئ الاستمرارية، والمساواة بين المنتفعين، وقابلية المرفق للتكيف مع المتغيرات. وتعد هذه المبادئ ضمانة أساسية لحسن سير الخدمات العامة وتحقيق المصلحة العامة.

رابعاً: طرق تسيير المرافق العمومية

قد تتولى الإدارة تسيير المرفق مباشرة، أو تعهد به إلى مؤسسة عمومية، أو تفوض تسييره إلى أشخاص عامة أو خاصة وفق صيغ قانونية مختلفة مثل الامتياز أو التفويض أو الوكالة. ويختلف النظام القانوني باختلاف طبيعة المرفق.

خامساً: إصلاح المرافق والمؤسسات العمومية في الجزائر

شهدت الجزائر عدة إصلاحات تهدف إلى تحسين أداء المرافق العمومية، وتحديث أساليب التسيير، وتعزيز النجاعة الاقتصادية، وإعادة تنظيم

المؤسسات العمومية الاقتصادية بما ينسجم مع متطلبات التنمية والتحويلات الاقتصادية.

خاتمة

يشكل المرفق العام حجر الزاوية في القانون الإداري، بينما تمثل المؤسسات العمومية الأداة التنظيمية لتسيير العديد من الخدمات العامة. ويساعد فهم التمييز بين أنواع المرافق والمؤسسات على تحديد النظام القانوني المطبق والجهة القضائية المختصة.